آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003-2012

د. عبد الكريم بعداش *

Résumé

Cette étude débat les effets de l'investissement direct étranger (IDE) sur la balance de paiements algérienne pendant la période 2003-2012. Et ce par l'exposition des flux des IDE au niveau mondial, les quotas des pays développés, en voie de développement et l'Algérie. Puis on a essayé de tirer l'impact de ces investissements sur les composants de la balance de paiements algérienne.

Il ressort de la présente étude que les IDE n'ont pas réalisés ses objectifs théoriques relatifs à la balance de paiements pendant la période 2003-2012. Puisque les importations s'augmentent, leur structure reste inchangée et la diminution des quantités de la plus part des exportations d'hydrocarbures.

Les mots clés: Investissement étranger, Balance de paiements, Algérie.

المستخلص: يناقش هذا البحث آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 2003-2012. وذلك بعرض تدفقات هذا الاستثمار عالميا وحصص الدول المتقدمة والنامية والجزائر. ثم محاولة استنتاج آثار هذا الاستثمار على مكونات ميزان المدفوعات الجزائري.

وتوصل البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يحقق أهدافه النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات خلال الفترة 2003-2012. إذ الواردات ارتفعت، ولم يتغير هيكلها النسبي بشكل ملحوظ وانخفضت كمية أغلب أنواع صادرات المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، ميزان المدفوعات، الجزائر.

* أستاذ محاضر قسم "ب"، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر.

المقدمة

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين. ويرجع ذلك –على الأقل– إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

أ- المديونية الخارجية لبعض الدول، التي اضطرت إلى إعادة جدولة مديونيتها بعد الموافقة على شروط صندوق النقد الدولي، والتي يُنظر إليها (الشروط) إلى أنها تحدث آثارا اقتصادية واجتماعية سلبية خاصة في الأجل القصير.

ب- ظهور هذا النوع من التمويل الدولي (الاستثمار الأجنبي المباشر) كبديل عن الاستدانة الخارجية لتمويل مشاريع وخطط التنمية؛ إذ لا يتضمن هذا البديل أي التزام حكومي بمدفوعات خارجية بالعملة الصعبة.

ت- الارتفاع الكبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، إذ حسب لجنة الأمم المتحدة انتقلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6,7% سنة 1980 إلى 22,3% سنة 2002.[1]

ويبرز الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في كثرة وتنوع النظريات التي تناولته بالدراسة وتفسير أسبابه من جهة، وتنافس الحكومات على جلبه من جهة أخرى. وقد عملت النظريات التي تناولت هذا الموضوع – الاستثمار الأجنبي المباشر- بتفسير أسباب انتقال الاستثمارات بين الدول وإبراز مزاياه وعيوبه بالنسبة للطرفين – الدول المصدرة والدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر- أما بالنسبة للحكومات، فإنها تركز على إبراز الآثار الايجابية التي يحدثها هذا النوع من الاستثمار من جهة، وحاجة الاقتصاد المحلي له من جهة أخرى.

[1] CNUCED: rapport sur l'investissement dans le monde 2003, cité dans: Clair Maingui: IDE quels impacts? Introduction du numéro 20, 2004 de la revue Régions et Développement.

وقد ابرزت بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر جملة من الآثار التي يحدثها هذا الأخير على بعض الجوانب الاقتصادية للبلد المضيف له. إذ من "الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)"[2]. وهنا تبرز اشكالية هذا البحث: **هل ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تحسين ميزان مدفوعاتها أم لا؟**

أهداف البحث

بعد انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين وإجراء عدة إصلاحات تستهدف إزالة العراقيل من أمام الاستثمار السالف الذكر وتشجيع تدفقه للداخل، نحاول في هذا البحث استنتاج الآثار التي أحدثها هذا النوع من الاستثمار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003-2012، أي:

- عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة المدروسة،
- استنتاج آثار الاستثمار المذكور على ميزان المدفوعات الجزائري،
- مدى مساهمة هذا الاستثمار في زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات.

أولا- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

تشير الإحصائيات المتاحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع المستمر في تدفقاته منذ سنة 2003 باستثناء ثلاث سنوات 2008، 2009 و2012 إذ انتقلت هذه التدفقات العالمية من 557,87 مليار دولار سنة 2003 إلى 2.002,69 مليار دولار سنة 2007 ثم تراجعت إلى 1.216,48 مليار دولار سنة 2009 لترتفع من جديد

[2] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، في مجلة "اقتصاديات شمال افريقيا"، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 133-134.

إلى 1.651,51 مليار دولار بحلول سنة 2011 ثم تنخفض مرة أخرى إلى 1.350,93 مليار دولار سنة 2012، أي ما يمثل تقريبا ضعف هذه التدفقات سنة 2003 كما يوضحه الجدول رقم 01.

وبالرجوع إلى الشكل رقم 01 أدناه، نلاحظ أن اتجاه التغير في تدفقات الاستثمار المعني بهذه الدراسة شبه متطابق بين الدول المتقدمة والدول النامية في أغلب سنوات الفترة المدروسة. حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية من 199,33 مليار دولار سنة 2003 إلى 790,21 مليار دولار سنة 2012 أي زيادة بقيمة 590,88 مليار دولار، ما يعادل نسبة نمو بـ 296%. كما أن نفس التدفقات إلى الدول المتقدمة ارتفعت من 358,54 مليار دولار سنة 2003 إلى 560,72 مليار دولار سنة 2012 أي زيادة بـ 202,18 مليار دولار، ما يعادل نسبة نمو بـ 56%.

بلغ متوسط معدل النمو السنوي للتدفقات المدروسة خلال الفترة 2003-2012 ما يقارب 15% أي 14,76% بالنسبة للدول النامية و04,57% للدول المتقدمة و09,25% عالميا[3]. مما يعني أن الدول النامية صارت أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقد الأول من القرن الحالي. ويبرز ذلك جليا في التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار المذكور بين الدول النامية والدول المتقدمة. فبين سنتي 2003-2008 كانت الحصة النسبية للدول النامية من التدفقات العالمية للاستثمارات السالفة الذكر تتراوح بين 33% و44 ثم ارتفعت إلى ما بين 50% و58% بين سنتي 2009-2012. بينما حصة الدول المتقدمة فكانت بين 56% و67% خلال سنوات 2003-2008 ثم تراجعت إلى المجال 42%-50% بين سنتي 2009-2012.

[3] حسبت متوسطات معدلات النمو السنوية بالصيغة: $[(س_1/س_0)^{(1/ن)}-1]\times100$، حيث (س1) قيمة التدفقات في نهاية الفترة و(س0) قيمة التدفقات في بداية الفترة، و(ن) عدد سنوات الفترة المعنية.

الجدول رقم 01 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة 2001-2012

السنوات	الجزائر		الدول النامية		الدول المتقدمة		العالم
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار
2003	634	%0,11	199 330	%36	358 539	%64	557 869
2004	882	%0,12	323 288	%44	418 855	%56	742 143
2005	1 081	%0,11	363 459	%37	619 134	%63	982 593
2006	1 795	%0,12	481 481	%33	981 870	%67	1 463 351
2007	1 662	%0,08	682 802	%34	1 319 893	%66	2 002 695
2008	2 594	%0,14	789 867	%43	1 026 531	%57	1 816 398
2009	2 746	%0,23	603 039	%50	613 436	%50	1 216 475
2010	2 264	%0,16	712 119	%51	696 418	%49	1 408 537
2011	2 571	%0,16	831 503	%50	820 008	%50	1 651 511
2012	1 484	%0,11	790 208	%58	560 718	%42	1 350 926

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: UNCTAD, world investment report, de 2005 à 2013.

النسب المئوية حسبت من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

ويفسر هذا ولو جزئيا بالأزمة المالية العالمية من جهة كما أن " تناقص العائد على الاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات السوق الناشئة أدّى إلى البحث عن استثمارات أعلى عائدا، بما في ذلك أسواق البلدان منخفضة الدخل."[4] وهي أسباب لا يتوقع استمرارها لمدة طويلة، بل تبقى القاعدة الصلبة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر مدى ملاءمة المناخ الاستثماري بكل مكوناته، السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. إذ أن جودة البنية التحتية المادية تؤثر في مستوى إنتاجية البلد المعني، وقدرته على المنافسة في أسواق التصدير وعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[5]. كما أن تأمين حقوق الملكية، وتوخي شفافية الإجراءات لضمان مشروعية

[4] توماس دورسي، قصة نجاح، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008، صندوق النقد الدولي، ص 48.

[5] برناردين أكيتوبي وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، سلسلة قضايا اقتصادية 40، صندوق النقد الدولي، 2007، ص I.

المشروعات، ووجود إطار قانوني لإنفاذ الحقوق من الشروط الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر[6].

عرفت حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاها عاما متزايدا في أغلب السنوات المعنية بالدراسة، إذ ارتفعت من 0,634 مليار دولار سنة 2003 إلى 2,746 مليار دولار سنة 2009 ثم تراجعت إلى 1,484 مليار دولار سنة 2012. إلاّ أنها تبقى أكثر من ضعف نظيرتها لسنة 2003، كما أنها عرفت متوسط معدل نمو سنوي مرتفع بلغ 08,88% وهو معدل أقل من نظيره للدول النامية (14,76%) وقريب من المتوسط العالمي (09,24%) وأكبر من نظيره للدول المتقدمة (04,57%) لنفس الفترة.

الشكل رقم 01 التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 2003-2012

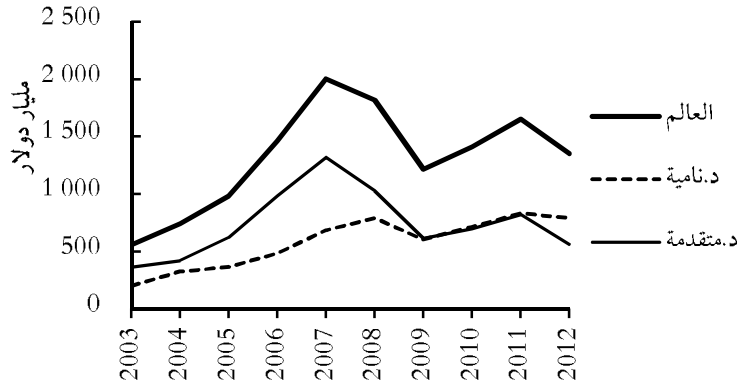

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

[6] رابح أرزقي، كلاوس دينينغير، هاريس سيلود، التهافت العالمي على الأراضي الزراعية، في مجلة التمويل والتنمية، العدد 49، مارس 2012، صندوق النقد الدولي، ص 49.

أما الحصة النسبية للجزائر فتراوحت بين 0,11% و0,16% من التدفقات العالمية للاستثمار المعني خلال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2007 و2009 (انظر الجدول رقم 01).

ثانيا- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

يُنتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم "في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. و في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته."[7]

1- تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003 – 2012: من الجدول رقم 02 أدناه يمكن استنتاج ما يلي:

✓ حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا خلال عشر سنوات متتالية (2003–2012). وكان هذا الفائض متزايدا خلال السنوات 2003-2008، حيث انتقل من 11,15 مليار دولار سنة 2003 إلى 40,60 مليار دولار سنة 2008. ثم تراجع إلى 7,79 مليار دولار سنة 2009 وبلغ 25,96 مليار دولار سنة 2011 ليتراجع من جديد إلى 20,17 مليار دولار سنة 2012. أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 06,11% خلال الفترة 2003-2012.

✓ انتقلت الصادرات السلعية من 24,47 مليار دولار سنة 2003 إلى 78,59 مليار دولار سنة 2008 ثم تراجعت إلى 45,19 مليار دولار سنة 2009 لتبلغ 71,74 مليار دولار سنة 2012. أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 11,36% للفترة 2003-2012.

[7] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 57.

✓ لم تتجاوز الواردات السلعية 30 مليار دولار إلاّ بعد سنة 2007 وبلغت 51,57 مليار دولار سنة 2012 بعدما كانت 13,32 مليار دولار سنة 2003. أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 14,50% للفترة 2003-2012.

✓ مما سبق نستنتج أن مصدر فائض الميزان التجاري هو أن الزيادة في قيمة الصادرات السلعية كانت أكبر بكثير من نظيرتها للواردات السلعية، حيث لم تقل الصادرات عن 45 مليار دولار منذ سنة 2005 بينما الواردات فلم تتجاوز عتبة 40 مليار دولار إلاّ سنتا 2011 و2012.

الجدول رقم 02 الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003 - 2012

السنوات	الوحدة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات السلعية	مليار دولار	24,47	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,89	71,74
الواردات السلعية		13,32	17,95	19,86	20,68	26,35	37,99	37,40	38,89	46,93	51,57
الرصيد		11,15	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60	7,79	18,20	25,96	20,17

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2005, 2009, 2011 et 2012.

ويمكن توضيح هذا التفاوت بين الصادرات والواردات في الشكل أدناه، حيث منحنى الصادرات السلعية أعلى من نظيره للواردات السلعية طوال الفترة المدروسة (2003-2012).

الشكل رقم **02** التمثيل البياني لمكونات الميزان التجاري للفترة **2003-2012**

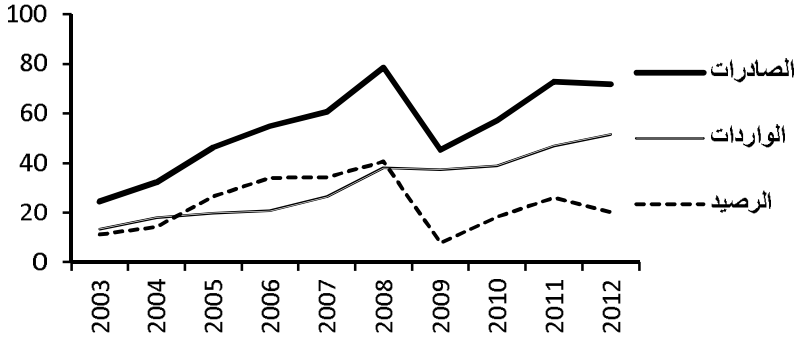

المصدر: من إعداد الباحث.

مما سبق نطرح السؤال التالي: هل للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد دور في الفائض الذي تحقق في الميزان التجاري الجزائري أم لا؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تدفعنا إلى البحث في هيكل الصادرات والواردات السلعية وأسباب تغيراتهما.

2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير الصادرات السلعية خلال الفترة 2003-2012: يبرز الجدول رقم 03 أدناه، أن الصادرات السلعية الجزائرية تتركز في المحروقات أساسا، حيث مثلت 98% خلال الفترة 2003-2012، مما يعني أن باقي أنواع الصادرات السلعية يمثل 2% فقط من إجمالي الصادرات السلعية. ولم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات عتبة الواحد مليار دولار إلاّ أربع سنوات فقط (2006، 2008،2011، 2012). وعليه يمكننا القول أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات السلعية الجزائرية - إن وجدت - تكمن في صادرات المحروقات – التي تمثل 98%-. لذلك سنفرد هذا النوع من الصادرات بشيء من التفصيل.

الجدول رقم **03** الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة **2003-2012**

البيـان	الوحدة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات المحروقات	$ $^{9}10$	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,20	44,42	56,12	71,66	70,59
	%	98	98	98	98	98	98	98	98	98	98
صادرات سلعية أخرى	$ $^{9}10$	0,48	0,67	0,75	1,13	0,99	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15
	%	02	02	02	02	02	02	02	02	02	02
المجموع	$ $^{9}10$	24,47	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 02 والنسب المئوية حسبت من طرف الباحث.

1.2- تطور صادرات المحروقات خلال الفترة 2003-2012: تتحقق الزيادة في قيمة الصادرات بزيادة الكمية المصدرة فقط أو بارتفاع الأسعار فقط أو بهما معا.

1.1.2- التغير الكمي لصادرات المحروقات: يبين الجدول رقم 04 أدناه التطور الكمي لصادرات المحروقات بمختلف أنواعها حيث نسجل انخفاضا في الكميات المصدرة خلال الفترة المعنية بالدراسة (2003-2012) كما سنوضحه.

✓ ارتفاع كمية صادرات البترول الخام من 266 مليون برميل سنة 2003 إلى 354,3 مليون برميل سنة 2005 ثم تراجعت ابتداء من سنة 2006 بصفة مستمرة إلى غاية سنة 2012 حيث انخفضت إلى 250,4 مليون برميل.

✓ انخفاض كمية صادرات المكثفات من 123,2 مليون برميل سنة 2003 إلى 53,1 مليون برميل سنة 2011.

✓ انخفاض كمية صادرات المواد البترولية المكررة من 112 إلى 77,9 مليون برميل بين عامي 2001 و2007 ثم تعود للارتفاع لتبلغ 106,7 مليون برميل عام 2011. وهو مستوى أدني من نظيره قبل عشر سنوات (2001).

✓ تذبذب كمية صادرات غاز البترول المميع خلال الفترة 2003-2008 ثم بدأ في الانخفاض المستمر من 81,5 مليون برميل سنة 2008 إلى 59,8 مليون برميل سنة 2012.

الجدول رقم **04** تطور حجم صادرات المحروقات خلال الفترة **2003-2012**

أنواع المحروقات	البترول الخام	المكثفات	مواد بترولية مكررة	غاز البترول المكرر	غاز طبيعي مميع	عاز طبيعي
الوحدة	10^6 برميل	10^6 برميل	10^6 برميل	10^6 برميل	10^6 م^3	10^9 م^3
2003	266,2	123,2	98,8	92,9	46,1	31,7
2004	326,0	120,7	90,1	55,3	40,3	35,3
2005	354,3	120,9	87,6	77,0	40,3	39,8
2006	345,3	119,1	88,5	71,1	39,0	37,8
2007	339,1	114,8	77,9	81,1	39,9	35,5
2008	305,5	115,8	82,3	81,5	34,6	39,0
2009	272,8	93,3	85,4	74,1	34,7	33,6
2010	258,7	54,3	111,6	64,3	31,2	37,8
2011	254,6	53,1	106,7	65,4	27,3	35,7
2012	250,4	45,6	97,6	59,8	24,2	37,3

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports, 2005, 2009, 2011 et 2012.

✓ انخفاض كمية صادرات الغاز الطبيعي المميع من 46,1 مليون م^3 سنة 2003 إلى 24,2 مليون م^3 سنة 2012.

✓ تذبذب كمية صادرات الغاز الطبيعي بين 31,7 و39,8 مليار م^3 طوال الفترة المدروسة، وبلغت 37,3 مليار م^3 سنة 2012.

مما سبق نلاحظ أن كمية أغلب صادرات المحروقات تراجعت سنة 2012 عن مستواها لسنة 2003. وتتأكد هذه الحالة بتصفح الجدول رقم 05 والشكل رقم 03، حيث حجم صادرات المحروقات كان يتزايد خلال الفترة 2003-2005 ثم بدأ في الانخفاض بصفة مستمرة ابتداء من سنة 2006. وبحلول عام 2010 تراجع حجم هذه الصادرات إلى أدنى من مستواه لعام 2003، كما يبرزه الرقم القياسي لهذه الصادرات (90% سنة2010).

الجدول رقم 05 صادرات المحروقات خلال الفترة 2003-2010

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المحروقات (مليون طن مكافئ للبترول)	132,65	136,83	145,75	140,63	137,83	134,77	121,86	119,54
الرقم القياسي [2003=100%]	%100	%103	%110	%106	%104	%102	%92	%90

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation:

Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003.

Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005.

Bilan énergétique national, divers numéros de 2007 à 2012.

ولعل هذا الانخفاض في حجم صادرات المحروقات كان من دوافع تعديل قانون المحروقات، حيث "أعلن وزير الطاقة والمناجم الجزائري، في كلمة له أمام مؤتمر البترول العالمي ... في ديسمبر 2011، أن الجزائر مهتمة بتغيير شروطها لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف استغلال مصادرها من غاز السجيل والصخور الكتيمة وفي المناطق المغمورة."[8]

الشكل رقم 03 التمثيل البياني لحجم صادرات المحروقات لـ 2003-2010

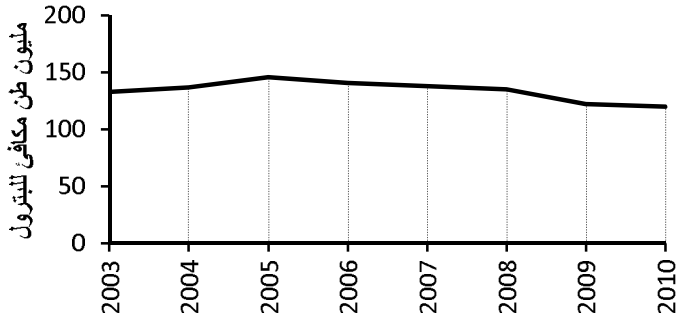

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

[8] النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للتبرول، السنة 38، العدد 1، جانفي 2012، ص 18، من الموقع الالكتروني www.oapecorg.org.

2.1.2- تطور أسعار صادرات المحروقات: أوضحنا أعلاه أن كمية صادرات أغلب أنواع المحروقات انخفضت سنة 2012 عن مستواها سنة 2003، وبتصفح قيمة هذه الصادرات نجدها تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي2003 و2011 من 23,99 إلى 71,66 مليار دولار (الجدول رقم 03) ثم تراجعت سنة 2012 إلى 70,58 مليار دولار. وهذا يعني أن مصدر الزيادة في قيمة صادرات المحروقات هو ارتفاع أسعارها وليس الزيادة في الكميات المصدرة منها؛ إذ أن هذه الأسعار تضاعف بأكثر من ثلاث مرات بين سنتي 2003 و2012 (انظر الجدول رقم 06).

الجدول رقم 06 أسعار صادرات المحروقات الجزائرية للفترة 2003-2012

أنواع المحروقات	البترول الخام	المكثفات	المواد البترولية المكررة	غاز البترول المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي
الوحدة	دولار للبرميل الواحد				دولار لمليون BTU*	
2003	29,03	29,00	30,60	23,30	3,50	3,10
2004	38,66	40,40	33,60	46,70	4,00	3,50
2005	54,64	52,20	45,00	43,30	5,70	4,90
2006	65,85	61,00	53,70	51,00	7,00	6,30
2007	74,95	74,00	74,90	56,10	7,20	6,50
2008	99,97	87,20	88,80	70,00	11,20	9,90
2009	62,25	55,20	62,90	43,40	7,10	6,60
2010	80,15	78,70	82,60	63,50	8,30	8,40
2011	112,94	103,60	112,20	79,50	10,50	10,10
2012	4111,0	103,30	113,10	79,90	11,50	11,30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 04.

(*) BTU: وحدة حرارية بريطانية.

وقد "شهدت الفترة من جانفي 2000 إلى سبتمبر 2011 تطورا ملحوظا في مستويات أسعار النفط الخام، حيث ارتفعت من 27,6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 107,6 دولار للبرميل في شهر سبتمبر من عام 2011، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 13,2%."[9]

والجدير بالملاحظة أن الفترة التي عرفت فيها أسعار المحروقات ارتفاعا كبيرا خصوصا بعد سنة 2004 تراجع الحجم المصدر من أغلب أنواع المحروقات. مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يُساهم في تحسين القدرة التصديرية للجزائر من المحروقات.

3- أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات السلعية لـ 2003-2012: يُستهدف من وراء جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تقليص الواردات أو ما يعرف بسياسة إحلال الواردات، وفيما يلي نحاول دراسة وتحليل الحالة الجزائرية بخصوص هذه الواردات في حدود المعطيات الإحصائية المتاحة عن فترة الدراسة المعنية والملخصة في الجدول رقم 07 والشكل رقم 04 اللذان يسمحان باستخلاص التالي:

أ- التزايد المستمر في إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة 2003-2012، إذ انتقلت من 13,32 مليار دولار سنة 2003 إلى 19,86 مليار دولار سنة 2005 ثم 46,93 مليار دولار سنة 2011 لتبلغ 51,57 مليار دولار سنة 2012، محققة زيادة بقيمة 38,25 مليار دولار بين سنتي 2003-2012 ما يعادل رقم قياسي 387% وبمتوسط معدل نمو سنوي 14,50% خلال الفترة السالفة الذكر.

هذا الارتفاع (38,25 مليار دولار) في قيمة الواردات السلعية يتوزع بين واردات التجهيزات الفلاحية والصناعية بـ 8,09 مليار دولار (21%)، وواردات المواد الأولية

[9] عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، في مجلة: النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، شتاء 2012، ص 27.

والمنتجات شبه النهائية بـ 8,43 مليار دولار (22%)، وواردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بـ 13,62 مليار دولار (36%)، وباقي الواردات بـ 8,10 مليار دولار (21%).

ب- تمثل واردات التجهيزات الصناعية والفلاحية ما بين 36% و42% من إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة 2003-2010 ثم تراجعت حصتها النسبية إلى 33% ثم 25% سنتا 2011 و2012. كما أن واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية تمثل ما بين 30% و35% من إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة 2003-2012 باستثناء سنة 2010. وهذا يعني أن

الجدول رقم 07 الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2003-2012

أنواع الواردات	التجهيزات الصناعية والفلاحية		المواد الأولية والمنتجات الشبه نهائية		المواد الغذائية والاستهلاكية		باقي الواردات		مجموع الواردات السلعية
الوحدة	10^9 دولار	%	10^9 دولار	%	10^9 دولار	%	10^9 دولار	%	10^9 دولار
2003	4,78	36	3,29	25	4,50	34	0,757	6	**13,32**
2004	6,84	38	4,16	23	6,00	33	0,966	5	**17,95**
2005	8,10	41	4,55	23	6,30	32	0,910	5	**19,86**
2006	8,11	39	5,43	26	6,40	31	0,745	4	**20,68**
2007	9,50	36	7,92	30	8,20	31	0,725	3	**26,35**
2008	14,56	38	10,82	28	11,52	30	1,096	3	**37,99**
2009	14,36	38	10,68	29	11,38	30	0,978	3	**37,40**
2010	16,52	42	10,82	28	9,82	25	1,73	4	**38,89**
2011	15,45	33	11,72	25	16,15	34	3,61	8	**46,93**
2012	12.87	25	11.72	23	18.12	35	8.86	17	**51.57**
الفرق بين **2003و2012**	**8,09**	**21**	**8,43**	**22**	**13,62**	**36**	**8,10**	**21**	**38,25**

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2003, 2005, 2008, 2009 et 2012.

النسب المئوية حسبت من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

الواردات السلعية تنحصر في:

- التجهيزات الصناعية والفلاحية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بنسبة تتراوح بين 69% و77%،
- المواد الأولية والمنتجات الشبه نهائية بنسبة تتراوح بين 23% و30%.

ت- مما سبق، نستنتج أن الهيكل النسبي للواردات السلعية لم يسجل تغيرا ملحوظا طوال الفترة المدرسة باستثناء سنة 2012 التي انخفضت فيها الحصة النسبية لواردات التجهيزات الصناعية والفلاحية إلى 25% وارتفعت نظيرتها لباقي الواردات إلى 17%.

وبهذا يتضح أن الواردات السلعية لم تنخفض بل ارتفعت وهيكلها النسبي شبه مستقر، الأمر الذي يسمح لنا بالقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يُساهم في تخفيض الواردات المذكورة.

الشكل رقم 04 التمثيل البياني للواردات السلعية خلال الفترة 2003-2012

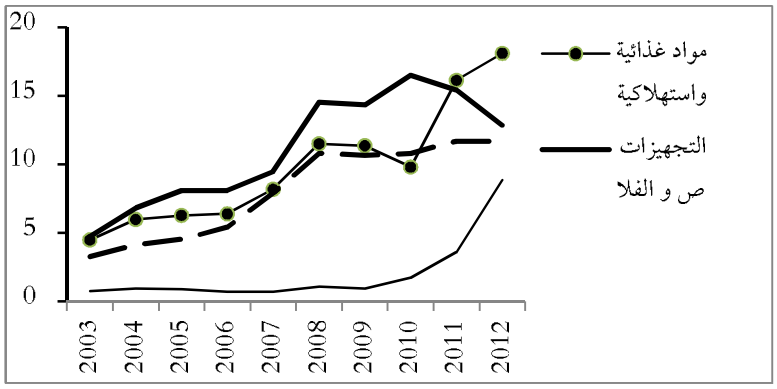

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

مما سبق نستخلص أن إستراتيجية جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إحلال الواردات غير معتمدة في الجزائر أو لم تحقق هدفها بالمستوى الذي يُخفض من الواردات خلال الفترة المعنية بالدراسة. غير أنه ينبغي التنبيه إلى مساهمة الاستثمار المذكور في تدعيم العرض المحلي بالسلع والمواد كالاسمنت (مصنع المسيلة) والحديد (مصنع الحجار) ومواد التنظيف...الخ. إذ يمكن اعتبار تلبية الطلب المحلي تخفيضا غير مباشر في الواردات. لكن الإحصائيات الخاصة بإنتاج الاستثمار الأجنبي المباشر بجزأيه المصدر إلى الخارج والموجه للسوق المحلي لم تتح لنا.

ثالثا- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات والتحويلات

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري. وبالرجوع إلى هذا الأخير خلال الفترة 2003-2012 المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السنوية نجده تضمن التحويلات المالية إلى الخارج للشركاء الأجانب في قطاع المحروقات فقط. ولم يعط تفاصيل أكثر عن تحويلات باقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج القطاع المذكور (المحروقات). وهذا يعني أن تحويلات أرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تسجل في عنصر مستقل مميز لها ضمن ميزان المدفوعات؛ لأنه لا يمكن افتراض انعدام تحويلات المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات ما دامت هذه الاستثمارات موجودة كما تثبته الإحصائيات الرسمية المنشورة.

وأمام غياب المعطيات ذات الصلة بالتحويلات المالية إلى الخارج للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج قطاع المحروقات نكتفي بعرض وتحليل التحويلات المتاحة والخاصة بقطاع المحروقات فقط.

يبرز الجدول رقم 08 التحويلات المالية إلى الخارج التي أجراها الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة المعنية بالدراسة (2003-2012)، حيث انتقلت هذه التحويلات من 2,196 مليار دولار سنة 2003 إلى 5,288 مليار دولار سنة 2006 ثم بدأت في التذبذب بين سنتي 2007 و2010 لترتفع من جديد ابتداء من 2011 وتبلغ 6,342 مليار دولار سنة 2012. أي بمتوسط معدل نمو سنوي للفترة 2003-2012 بلغ 11,19%.

الجدول رقم 08 مقارنة التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل القطاعات خلال الفترة 2003-2012

البيان	التحويلات إلى الخارج للمستثمرين في قطاع المحروقات	صادرات المحروقات	التحويلات/ صادرات المحروقات	تدفقات إ.أ.م الوارد	التحويلات/ تدفقات إ.أ.م الوارد
الوحدة	مليار دولار	مليار دولار	%	مليار دولار	%
2003	2,196	23,99	09	0,634	346
2004	3,118	31,55	10	0,882	354
2005	4,744	45,59	10	1,081	439
2006	5,288	53,61	10	1,795	295
2007	3,896	59,61	07	1,662	234
2008	4,562	77,19	06	2,594	176
2009	3,921	44,42	09	2,746	143
2010	3,938	56,12	07	2,264	174
2011	4,974	71,66	07	2,571	193
2012	6,342	70,57	09	1,484	427

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدولين رقم 01 ورقم 04، والنسب المئوية حسبت من طرف الباحث.

إن التحويلات المالية إلى الخارج التي أجراها المستثمرون الأجانب في قطاع المحروقات وحده تفوق بكثير مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جميع القطاعات طوال الفترة المدروسة، حيث مثلت هذه التحويلات إلى الخارج من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ما بين 143% و193% خلال أربع سنوات وما بين 234% و439% خلال ست سنوات أخرى.

كما أن نسبة التحويلات السالفة الذكر إلى مجموع صادرات المحروقات تمثل ما بين 6% و10% خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري بسبب هذا النوع من الاستثمار. وتكون هذه النتيجة أكثر وضوحا بالرجوع إلى الشكل رقم 05 أدناه، حيث منحنى التحويلات المالية إلى الخارج للشركاء الأجانب في قطاع المحروقات وحده يقع أعلى منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جميع القطاعات. مما يعني أن الأثر الصافي لهذه الاستثمارات كان سالبا من عام 2003 إلى عام 2012.

الشكل رقم 05 التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتحويلات المالية إلى الخارج للشركاء في قطاع المحروقات بين 2003-2012

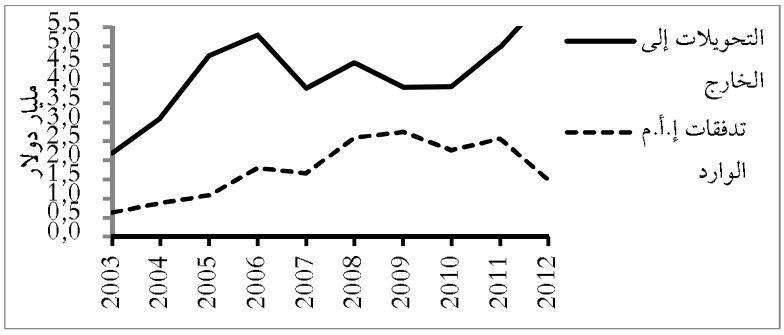

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

رابعا- خلاصة واستنتاجات

تبين من خلال العرض السابق أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عرفت ارتفاعا مستمرا بين سنتي 2003 و2007 وتذبذبا بين سنتي 2008 و2012. حيث انتقلت من 557,87 مليار دولار سنة 2003 إلى 2.002,69 مليار دولار سنة 2007، ثم انخفضت إلى 1.216,47 مليار دولار سنة 2009 واستقرت في 1.350,93 مليار دولار سنة 2012 أي أكثر من ضعف مستواها لسنة 2003. وهو نفس الاتجاه بالتقريب الذي عرفته حصة الدول المتقدمة من هذه التدفقات، بينما حصة الدول النامية من نفس التدفقات فقد عرفت ارتفاعا مستمرا بين سنتي 2003 و2011 باستثناء 2009.

إن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عرفت تذبذبا طوال الفترة المدروسة غير أنها عرفت اتجاها عاما متزايدا حيث تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي 2003 و2008 وبلغت أقصاها سنة 2009 ثم انخفضت إلى 1,48 مليار دولار سنة 2012.

وقد أوضحنا في ثنايا البحث أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا خلال كامل الفترة المدروسة (2003-2012). غير أن هذا الفائض لم يُساهم في تحقيقه الاستثمار الأجنبي المباشر – كما تفترضه بعض نظريات هذا الاستثمار- لأن هذا الفائض يعود إلى:

- أن مصدر الزيادة في الصادرات السلعية هو ارتفاع أسعارها وليس زيادة في الكميات المصدرة.
- رغم ارتفاع قيمة الصادرات السلعية إلاّ أن الكميات المصدرة من أغلب أنواع هذه الصادرات انخفضت.
- أن الواردات السلعية لم تنخفض بل كانت في ارتفاع مستمر طوال الفترة المدروسة.

كما تُبين الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يُغير في هيكل الصادرات السلعية بل كرّس أكثر هيمنة قطاع المحروقات الذي مثّل بين 97% و98% من هذه الصادرات. أما الواردات السلعية بمختلف أنواعها فهي في ارتفاع مستمر. ويعود ذلك إلى "محدودية الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الصناعية التي تساهم في رفع معدلات النمو وتوفير مناصب الشغل وتحسين مستوى التكنولوجيا المستخدمة"[10].

وفي حدود الإحصائيات المتوفرة المتعلقة بالتدفقات المالية الداخلة والخارجة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، اتضح أن التحويلات المالية التي يجريها الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات وحده تمثل ما بين 6% و10% من مجموع صادرات المحروقات خلال الفترة 2003-2012. الأمر الذي يشير إلى نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[10] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 360.

قائمة المراجع

1- الرسائل الجامعية

- عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2- المجلات والتقارير

- توماس دورسي، قصة نجاح، في مجلة: التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008، صندوق النقد الدولي

- رابح أرزقي، كلاوس دينينغير، هاريس سيلود، التهافت العالمي على الأراضي الزراعية، في مجلة التمويل والتنمية، العدد 49، مارس 2012، صندوق النقد الدولي.

- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، في مجلة: اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

- عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، في مجلة: النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، شتاء 2012.

- برناردين أكيتوبي وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، سلسلة قضايا اقتصادية 40، صندوق النقد الدولي، 2007.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للتبرول، النشرة الشهرية، السنة 38، العدد 1، جانفي 2012، من الموقع الالكتروني: www.oapecorg.org.

- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2003, 2005, 2008, 2009 et 2011.

- CNUCED: rapport sur l'investissement dans le monde 2003, cité dans: Clair Maingui: IDE quels impacts? Introduction du numéro 20, 2004 de la revue Régions et Développement.

- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation:

Résultats du secteur de l'énergie : 2000, 2001 et 2002.

Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003.

Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005.

Bilan énergétique national, divers numéros de 2007 à 2011.

- UNCTAD, World investment report, divers numéros.